

المحاولة التيسيرية عند إبراهيم مصطفى في ميزان النقد والتقييم
**The Facilitative Attempt by Ibrahim Mustafa in the Balance
of Criticism and Evaluation**

* منيرة قليل

Mounira kellil

مخبر اللسانيات واللغة العربية

جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر،

University Mohamed Kheider of Biskra -Algeria

mounira.kellil@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 25/12/2021	تاريخ القبول: 03/06/2021	تاريخ الإرسال: 2020/11/08
-------------------------	--------------------------	---------------------------

مُلَخِّصُ البَحْثِ

تتناول هذه الورقة البحثية -بالنقد والتقييم- محاولة من محاولات تيسير النحو وإصلاحه عند إبراهيم مصطفى؛ الذي درس النحو العربي وتعمق في أصوله، وتبعه بالنقد والتحليل، فتوصل بعد طول نظر إلى وضع كتابه: "إحياء النحو". ساعيا إلى تغيير منهج البحث النحوي للغة العربية، إبدال أصوله بأصول سهلة يسيرة تقرهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها. وبعد صدور هذا الكتاب سنة 1937 انقسم الدارسون بشأنه بين مؤيد ومعارض سواء لمنهج أم لقضايا النحوية المطروحة فيه؛ كحد النحو، والعامل، والتنوين والعلامات الإعرابية.

الكلمات المفتاحية: تيسير نحو، قضايا نحوية، عامل، علامات إعرابية، بحث نحوي

Abstract

This paper deals_ by criticism and evaluation _with the attempt of facilitating and reforming grammar, by Ibrahim Mustafa, who studied Arabic grammar , explored its origins, followed it with criticism and analysis ,and reached , after long- term consideration , his book ”revival of grammar” seeking to change the grammatical methodology of the language Arabic , replacing its origins with easy and easy assets that bring them closer to Arabic and guide them to a fortune of jurisprudence with its methods.

After the publication of this book, in the year 1937, the scholars were divided on it, between supporters and opponents, wether for its method or the grammatical issues raised in it, such as grammar, worker, attribution, and Arabic signs.

* منيرة قليل: mounira.kellil@univ-biskra.dz

Keyword: Facilitating grammar – Grammatical issues – Worker attribution – Arabic signs – Grammatical research



تمهيد:

وجدت المحاولات التيسيرية منذ أمد بعيد، تمثلت في محاولة ابن مضاء القرطبي الأندلسي صاحب كتاب: "الرد على النحاة" إذ جاءت على شكل هزة عنيفة للنحو التقليدي لأنها مست أصوله التي بني عليها أهمها: نظرية العامل، وقبل هذه المحاولة ظهرت ملاحظات عابرة ثارت على النحاة ومنهجهم منها: محاولة ابن ولاد المصري (ت 232هـ) الذي رفض التأويل والتقدير في النحو، ومحاولة أبي العلاء المعري (ت 449هـ) الذي بدوره انتقد النحاة في التأويل والتعليل، ومحاولة ابن حزم الظاهري (ت 456هـ) الذي رفض القياس والعلل النحوية.

أما المحاولات الحديثة فمتعددة؛ وقد بدأت برفاعة الطهطاوي في كتابه: "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية"، وجهود حفني ناصف في كتابه: "قواعد اللغة العربية"، ثم جهود علي الجارم ومصطفى أمين في كتاب: "النحو الواضح". ثم كانت محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه: "إحياء النحو" محاولة جريئة في تجديد النحو وتيسيره. فهل يعد كتابه تجديدا للنحو؟ وما أهم القضايا النحوية التي تطرق إليها المؤلف؟.

أولا تقديم الكتاب:

ظهر هذا الكتاب في يناير سنة 1937م بعنوان: "إحياء النحو"، وهو أول كتاب عربي ظهر في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية.

1. دلالة العنوان :

ورد في عنوان الكتاب الذي اقترحه طه حسين على الكاتب وألح عليه في وسم مؤلفه به فكان ذلك مصطلح دال على النقد ألا وهو: "الإحياء" الذي يدل في المنظور التحليلي النحوي في ضوء كتاب إبراهيم مصطفى على الحذف والإلغاء والتجديد وإعادة الترتيب أيضا.

2. الهدف من الكتاب:

لقد استهل إبراهيم مصطفى محاولته بتوصيف لواقع تعلم النحو وتعليمه في عصره؛ فهو يرى عوارض كثيرة تحول دون فهم النحو العربي من ذلك: التبرم به، والضجر بقواعده، وضيق الصدر بتحصيله، وصعوبة التمرس والإلمام بمباحثه لتعددتها وتشعبها. فيقول: "أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقرهم من العربية وتهديمهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"¹.

3. موضوعات الكتاب :

ضمّن المؤلف كتابه موضوعات شتى تسبقها مقدمتان وتتبعها خاتمة؛ أما المقدمتان فالأولى للدكتور: طه حسين والأخرى للمؤلف. أما الموضوعات فكانت على النحو الآتي :

- حد النحو كما رسمه النحاة
- وجهات البحث النحوي
- أصل الإعراب ومعانيه
- الكسرة علم الإضافة
- معاني الإضافة
- الفتحة ليست علامة إعراب
- العلامات الفرعية للإعراب
- التوابع
- الصرف

إن كتاب: "إحياء النحو" نتاج بحث طويل أمضى فيه سبع سنين دأبا وهو يغوص في أعماق النحو وفي مصادره؛ فقد تحدث عن حد النحو ومفهومه كما رسمه النحاة، وخلال حديثه عن وجهات البحث النحوي تناول قضية علل الإعراب والعلل النحوية. وفي مبحث أصل الإعراب تطرق إلى أصل الإعراب عند النحاة وفلسفة العامل، وفي مباحث أخرى بيّن معاني الإعراب فأشار إلى الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب. كما تحدث عن مسائل تتعلق بالعلامات الفرعية للإعراب والتوابع إلى أن ختم كتابه بمسائل تتعلق بالصرف.

وقد ناقش المؤلف جملة من القضايا الهامة منها:

— الثورة على العامل، وإرجاع التأثير في حركات الإعراب للمتكلم.

- توحيد الأبواب ذات العلاقة الواحدة تحت باب واحد؛ كالجمع بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل مثلا.

- إعادة تقسيم التوابع، حيث ألغى بعضها وهي: عطف النسق والنعته السببية وأضاف إليها الخير.

- إنكار تعدد أوجه الإعراب في اللفظ الواحد وذلك مع: لا النافية للجنس، وباب ظن وأخواتها، وباب الاشتغال، والمفعول معه .

- رفضه لتتوين العلم؛ لأن التتوين علامة التنكير.

من خلال الاطلاع على هذه القضايا في ثنايا البحث نجد الأستاذ إبراهيم مصطفى يتناول أقوال النحاة وآراءهم بالنقد والمناقشة خاصة ما تعلق بمغالاتهم في تقدير العامل.

والنظرة الفاحصة لمحتوى الكتاب تدل دلالة واضحة على طول باع مؤلفه ودرايته الواسعة بالنحو ومسائله ودقائقه؛ ويبدو ذلك من خلال محاورته ومناقشته لكبار النحويين من أمثال: **سبويه والزجاجي و الأتباري وابن يعيش وغيرهم** على أن ما عرضه في كتبه من آراء وما أثاره من قضايا إنما هي اجتهادات منها ما هو صحيح ومقبول ومنها ما هو قابل للمناقشة للرد عليه رفضا أو قبولا. ولهذا تباينت وجهات نظر الدارسين حول هذا الكتاب وأهميته وقيمتها في الساحة اللغوية.

ثالثا: تقييم محاولة إبراهيم مصطفى في: "إحياء النحو"

اختلفت آراء الدارسين والنقاد حول الكتاب بين التأييد والإشادة بهذا العمل والمعارضة والنقد .

1. نعمة رحيم العزاوي:

يرى الدكتور نعمة رحيمة العزاوي أن زعيم المجددين في هذا العصر هو إبراهيم مصطفى؛ فهو لم يسمّ عمله تيسيرا، وإنما يراه إحياء للنحو أي بعث الحياة في أوصاله .وقد تبعه تلميذاه: مهدي المخزومي الذي يرى أن حاجة النحو إلى الإصلاح تسبق حاجته إلى التيسير، وأحمد عبد الستار الجواربي الذي لم يختلف عن إبراهيم مصطفى والمخزومي في نظرتهم إلى التيسير من حيث أنه خطوة غير كافية إذا لم تمهد بتجديد النحو وإصلاحه، لهذا عدّ العزاوي محاولة الأستاذ إبراهيم: "المحاولة الرائدة التي فتحت باب التجديد في هذا العصر، فتأثر بها تلميذاه الجواربي والمخزومي وسارا على هديها فوافقاه في كثير مما ذهب إليه في محاولتهما".

ومن جهة أخرى يؤكد العزاوي أن محاولة إبراهيم لا تزال ناقصة في بعض الجوانب رغم أهميتها إذ أنّها "اقتصرت على معالجة الاسم، وأغفلت الفعل الذي هو أحد ركني الجملة العربية فانبرى المخزومي

فتوفر على تجريد بحثه وتوصل بشأنه إلى آراء قيّمة تعد من إنجازاته المهمة، وبذلك اكتملت محاولة إبراهيم مصطفى على يد المخزومي الذي لولاه لظلت تلك المحاولة ناقصة يعوزها الشمول وتفتقر إلى الإحاطة². وعليه يمكن القول -حسب العزاوي- أن ما قدمه الدكتور إبراهيم مصطفى يصنف ضمن الأعمال الرائدة الأولى التي سبقت المحاولات التيسيرية الأخرى لولا بعض الهفوات والنقائص التي حاول المخزومي تجاوزها، والتفصيل في بعض المباحث النحوية .

2. يوسف حسن السحيماتي:

يتراءى أن إبراهيم مصطفى قد خالف بما عرضه من آراء ما ألفه الباحثون من قواعد نحوية واستطاع أن يقرب النحو من أذهانهم ومحببهم فيه، فعلى الرغم مما تعرض له من انتقادات إلا أنه "قد بشر بالجديد أحيانا، ونفض الغبار عن بعض الآراء الدفينة المثبوثة هنا وهناك، ولا ينكر أثره فيما بعده"³.

3. أحمد عبد الستار الجوازي:

يعد عبد الستار الجوازي من المؤيدين لإبراهيم مصطفى؛ فقد كان يؤكد دائما ريادة المؤلف في حركة التجديد والتيسير إذ ذكر في مقدمة كتابه (نحو التيسير) أنه أله: "مستهديا بمن فتح أبواب هذه الدراسة الحديثة وهو إبراهيم مصطفى"⁴. وقال في موضع آخر: "وبيانا للحقيقة نقرر أن الجهد الأصيل في هذا الباب يقوم على إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، فهو الذي فتح مغاليق هذا الباب الذي أثار للأذهان سبيل الخوض فيه"⁵.

4. محمد عيد :

محمد عيد هو الباحث الآخر الذي يثني على هذا العمل بقوله: "وليس من شك أن الأستاذ إبراهيم مصطفى كان شريف القصد، نبيل الهدف، وأن عمله هذا يدل على حيوية عقل واجتهاد، كما يدل على طول النظر في النحو سنين حتى أطلق عليه العقاد (سيبويه العصر)"⁶.

5. علي مزهر الياسري:

يلتمس علي الياسري العذر لإبراهيم مصطفى ويمتدح الهدف الذي ذكره في مقدمة "إحياء النحو" فيقول: "وهو هدف جليل وغاية طيبة لا يتصدى إليها إلا العلماء، ومحاولة كهذه لا بد أن تخطئ وتصيب؛ لأن العمل كبير وواسع، وشعابه مسالكها وعرة ولكن للرائد فضلا أي فضل"⁷.

6. عبد الله عويقل السلمي :

يؤكد عبد الله عويقل في مقاله المعنون ب: "محاولات التيسير النحوي - دراسة تاريخية نقدية-" على أن معظم الأبحاث والدراسات النقدية للنحو العربي لا تخلو من غايات ونوايا سيئة تستهدف الإساءة للنحاة والإنقاص من قيمة أعمالهم، مستثنيا بذلك صاحب "إحياء النحو". إذ يقول: "ولا أراي مبالغا إن قلت: إن وراء هذه الأطروحات نوايا خفية عند بعضهم تتجلى من خلال وصف اللغة والنحو، ووصف النحاة بصفات شنيعة وغير لائقة، على أن بعضهم لديه رغبة في خدمة اللغة وتقديم النافع والمفيد فيها ولعل من أولئك إبراهيم مصطفى"⁸.

7. محمد أحمد عرفة:

لقد ألف أحمد عرفة كتابا خصصه لدراسة ونقد وتقييم هذه المحاولة عنونه ب: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة؛ إذ طرح القضايا النحوية الموجودة في كتاب "إحياء النحو" بأسلوب مفصل دقيق وردّ نقدي متعدد الجوانب والمصادر قصد الوقوف على أحكام تقييمية موضوعية لهذا الكتاب فيقول: "قرأت له كتاب - إحياء النحو - فعرفت منه وأنكرت، وما أنكرت أكثر مما عرفت، فقد أنكرت منه أنه نحل النحاة مذاهب لم يقولوها، ونقدتها، وأبان خلطها... وأنكرت منه أنه قعد قواعد في العربية لو أخذ الناس بما غيرت من روح العربية، ولأفضى ذلك إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله على غير وجههما"⁹.

8. عبد الوارث مبروك سعيد:

تعرض هذا الدارس في مؤلفه إلى مختلف المحاولات التيسيرية في النحو العربي، ورتبها ترتيبا تاريخيا من القديمة إلى الحديثة؛ مصنفا الحديثة إلى محاولات فردية وجماعية، وجزئية وشمولية. فكانت رؤيته لكتاب "إحياء النحو" رؤية موضوعية مؤسسة على نقد بناء، ففي رأيه أن أهم مساهم به هذا الكتاب في مجال إصلاح وتيسير النحو ليس هو ما قدمه من نظرات حول نظرية العامل وصلة الإعراب بالمعنى وغيرهما من القضايا، وإن كان له في بعضها فضل وضوح العرض واستقصاء البحث والجدية فيه، وإنما أهم مساهماته هي أنه - بما اتسم من جرأة في تناول قضايا النحو ومناهج النحاة - قد نفى عن النحو الهيبة والقدسية اللتين أضيفتا عليه زمنا طويلا"¹⁰.

9. عز الدين مجدوب:

يقف عز الدين مجدوب موقف الراض الناقد لبعض مقولات إبراهيم مصطفى؛ سواء تعلق ذلك بمنهجه أم بآرائه النحوية أم بفهمه الخاطيء لمقولات النحاة القدامى. إذ يقول: "إن عدم تمييز إبراهيم

مصطفى بين اللسان والكلام يتمثل في مطالبة النحاة العرب بالجمع بين دراسة الأساليب وعلم المعاني وبين نظرية الإعراب دون أن ينتبه إلى فائدة الفصل الذي أقامه النحاة العرب والذي مكّنه من حصر مجال دراستهم، وجمع معطيات متجانسة حسب وجهة نظر محددة، ودون أن يقترح إطارا نظريا أفضل يسمح بتوسيع مادة الوقائع المدروسة مع الحفاظ على التناسق النظري الموجود في الإطار النظري الأقل طموحا".¹¹

هذه أهم الآراء النقدية لكتاب "إحياء النحو"؛ التي تنوعت بين مؤيد ومعارض، بين الثناء على هذا العمل اللغوي بحكم سبق في تيسير النحو وتبسيط بعض الأبواب النحوية الغامضة وتقليصها وبين معارض لمنهج الكتاب وتعليط المؤلف لعلماء النحو القدامى في بعض آرائهم النحوية.

رابعا: قضايا الكتاب النحوية في ميزان النقد:

يعد إبراهيم مصطفى من رواد الدعوة إلى تيسير النحو وتجديده في كتابه الذي صدر في طبعته الأولى عام 1937، فقد تطرق إلى مباحث نحوية عديدة نذكر منها:

1. حد النحو:

يعرّف إبراهيم مصطفى النحو أنه: "قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل، حتى تنسّق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها"¹².

إن صاحب (إحياء النحو) يهدف من وراء تعريفه هذا إلى توسيع مفهوم النحو ومباحثه إلى حدود لم يقصدها النحاة، إنه يريد للنحو أن يشتمل مباحث (علم المعاني). لكن هذا التعريف يفتقر إلى الدقة والشمولية، وفي ذلك يقول محمد الخضر حسين: "وإن لم يكن المؤلف قد اطلع على ما كتبه في شرح هذا التعريف وهو من المؤلفات القريبة المنال، أفلا يكون لقارئ كتابه حق في عتبه عتبا جميلا على صرف شيء من وقته في الرجوع إلى أمثال هذه المؤلفات قبل أن يتعرض لتخطئة علماء قضاوا في استنباط قواعد اللغة والتفقه في أسرارها وقتنا طويلا"¹³.

يؤاخذ محمد الخضر حسين صاحب الكتاب على تخطئة حدّاق النحو وعلمائه في تعريفهم للنحو، فإذا هو لم يطلع على بعض المؤلفات التي شرحت هذا التعريف كان لزاما على قارئ كتابه الرجوع إليها لمزيد من الفهم واتخاذ موقف وسطي موضوعي قبل التسرع في الحكم.

2. العامل"

ما دامت حركات الإعراب دوال على معان يقصدها المتكلم، وما دامت من عمل المتكلم، فقد دعا المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها بقوله: "رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب على نظام فيه شيء من الاطراد فقالوا: عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حرًا فيه محدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا، وعلّة موجبة"¹⁴.

يبين المؤلف أن النحاة أقاموا نظرية العامل على أصول فلسفية، وما رتبوه عليها من أحكام أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة: "وهو في هذا مصيب إلى حد كبير فإن نظرية العامل - بالصورة التي نراها في كتب النحو- بناء فلسفي غريب عن واقع اللغة وطبيعة نظامها، والعوامل التي شغل بها النحاة، واعتبروها أساس تحديد الموقع الإعرابي لمكونات الجملة، ليست سوى واحد من عناصر متعددة تتضافر جميعا على أداء تلك الوظيفة، فإعطاء العوامل وحدها قوة اقتضاء الإعراب مبالغة شديدة من جانب النحاة"¹⁵

وعليه فإن إلغاء نظرية العامل - حسب عبد الوارث مبروك سعيد- خطوة حقيقية على طريق إصلاح النحو وتيسيره شريطة الأخذ في الاعتبار الأمرين الآتيين:

- الذي يستحق الإلغاء إنما هو نظرية العامل بينائها الفلسفي المؤلف، أما ما أطلق عليه العوامل من أفعال ونحوها فهي وحدات وقرائن لها دورها -كبقية الوحدات- في تحديد المعنى الوظيفي والموقع للمكونات الأخرى في التركيب اللغوي، وهي لذلك من صميم ذلك التركيب
- ادعاء أن المتكلم هو الذي يرفع وينصب تصور غير دقيق لطبيعة الإعراب وأسباب وجوده، فالمتكلم الفرد لا يحدد الحالة الإعرابية لكلمة ما، ولا العلامة الدالة على تلك الحالة من اختياره الشخصي وإنما تبعا لنظم اقتضاها العرف الاجتماعي للغة.
- رغم وقوع احتمال أن إبراهيم مصطفى في إلغائه لنظرية العامل متأثر بآراء ابن مضاء القرطبي إلا أننا نلمس فضله في هذا الموضوع من خلال أمرين هما:
- أنه أبرز بوضوح نظرية العامل وآثارها السيئة على النحو.
- أنه حاول - وإن لم يوفق كل التوفيق - تقديم التفسير الصحيح للظواهر الإعرابية وعلاماتها ليكون بديلا لنظرية العامل الملغاة¹⁶.

كما لم تفت العزاوي الإشارة إلى أن إبراهيم مصطفى أول من دعا في العصر الحديث إلى فكرة إلغاء العامل " لأنه عدّها أساس المشكلات في النحو، ووجد في إلغائها مفتاح تيسيره"¹⁷

3. الفتحة ليست علامة إعراب:

لا يخفى على قارئ الكتاب أن المؤلف حين يتحدث عن العلامات الإعرابية يؤكد أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فهو ينكر أنها علامة إعراب؛ وفي هذا يقول: "...الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يجوبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية"¹⁸.

إن المتأمل في الكتاب يجد أن الفكرة الرئيسة فيه هي: وظيفة الإعراب ودلالة الحركات الإعرابية فهو يتجاهل جهود النحاة في هذا الوضع لأنه - في رأيه - قد وقفوا عند الشكل الظاهري وأهملوا صلة العلامات الإعرابية بالمعنى وفي هذا الصدد يقول: "أما علامات الإعراب فقلّ أن ترى لها أثرا في تصوير المعنى، وقلّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع ...، ولو أن حركات الإعراب كانت دوال على شيء في الكلام وكان لها أثر في تصوير المعنى...، لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة"¹⁹. ويخلص من ذلك إلى أن الطريق إلى تصحيح هذا الوضع الخاطئ هو: "أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معان"²⁰.

ولهذا فرأيه القائم على إلغاء مقولة (الفتحة علامة إعراب) وأنها حركة خفيفة مستحبة هو رأي غريب وغير موفق؛ لأنه يتعارض في وضوح مع فكرة كتابه الرئيسة: علامات الإعراب دوال على معان في تأليف الجملة، ومسألة الخفة والثقل والاستحباب وعدمه من الأمور النسبية التي تبني على الذوق الشخصي لا على أساس موضوعي .

-ولو كان ما ذهب إليه صحيحا، لما وقف العرب بالسكون على الكلمات التي تنتهي بالفتحة، ولانتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة فوقفوا بها استمتاعا بما يجوبون"²¹.

4. التنوين علم التنكير:

يؤكد صاحب إحياء النحو على قضية أخرى هي التنوين بقوله: "ومعنى التنوين غير خفي، فهو علامة التنكير، وقد وضعت العرب للتعريف أداة تدخل أول الاسم هي: ال، وجعلت للتنكير علامة تلحقه، وهي التنوين"²².

رأى المؤلف في علم الصرف أن التنوين علم التنكير فإذا كان الاسم منكراً نوناً، وإذا كان معرفة منع التنوين، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير أردت الإشارة إليه. أما الصفات فالأصل فيها التنوين وما ترك تنوينه فهو معرفة.

فقد كنا "نود أن نقول بقول المؤلف، لكن ظهر من لغة العرب من يفرق في اللفظ بين المعرف والمنكر، فالنكرة توصف بالمعرفة، وتقع وصفاً للنكرة ولا تقع وصفاً للمعرفة، والمعرفة توصف بالمعرفة ولا توصف بالنكرة، وتقع وصفاً للمعرفة، ولا تقع وصفاً للنكرة، كما أن معنى النكرة غير معنى المعرفة"²³.

5. نصب اسم (إنّ):

يقول إبراهيم مصطفى: "وهو اسم إنّ فإنه متحدث عنه، وحقه الرفع على أصلنا الذي قررناه، ولكنه منصوب، ولا نتحرج أن نقول: عن النحاة قد أخطؤوا فهم هذا الباب وتدوينه ثم تجرؤوا على تغليب العرب في بعض أحكامه"²⁴.

فلقد تحدّث عن اسم (إنّ) بأن حقه الرفع ولكن ورد منصوباً في الغالب، فلم يتردد في رمي النحاة أنهم أخطؤوا فهم هذا الباب وتدوينه، كما استبدل رأيه هذا بأن اسم (إنّ) قد ورد مرفوعاً في الشعر وفي القرآن الكريم وفي الحديث.

لكن أحمد عبد الستار الجوارى قد خالفه في نصب اسم (إنّ) فقال: "لعل ما ذهب إليه المؤلف في نصب اسم (إنّ) أبعد من يسلم به أو يركن إليه، فقد ذهب إلى أنه منصوب على التوهم، ذلك أنهم لما وجدوا أن هذه الحروف تتمثل بضمائر النصب حين يكون اسمها ضميراً، توهموا أن ما بعده منصوب فدرجوا على نصبه، وهو مستحق للرفع، واستشهداهم بتشديد النون في (أنّ) ولا يخفى أن هنا نادر قليلاً لا يصح أن يحل محل اللغة الشائعة، وأن يركن إليه في حالة وجودها"²⁵.

6. المبتدأ أو الفاعل ونائب الفاعل:

يرى المؤلف أن الأصل الأول في علم الإسناد انسجام بين المبتدأ أو الفاعل ونائب الفاعل؛ لأن حكمها الرفع إذ يقول: "إذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن يكون باباً واحداً"²⁶.

فلقد رد عليه عبد الوارث مبروك: "بأن الواقع أن نفرق في المعنى وفرق في بعض الأحكام يبرر معالجة كل تركيب منها على الفرد كما فعل النحاة"²⁷.

مما سبق تبين أن صاحب كتاب "إحياء النحو" وأحد أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، قد درس النحو العربي وتعمق في أصوله قصد تيسيره وتبسيط مفاهيمه لاسيما على طلاب المدارس والجامعات، لأنه رأى: "عارضه واحدة لا يكاد يخص بها معهد دون معهد ولا تمتاز به دراسة عن دراسة، هي التبرم بالنحو والضجر بقواعده، وضيق الصدر بتحصيله، على أن ذلك من داء النحو قديما. ولأجله أُلّف التسهيل والتوضيح والتقريب واصطنع النظم لحفظ ضوابطه وتقيد شوارده"²⁸.

وقد أثنى طه حسين على الكتاب إذ يراه فتحا جديدا للنحو وإصلاحا له يقول: "فالكتاب كما ترى يجي النحو لأنه يصلحه ويجي النحو لأنه ينبه إليه من اطمأنوا إلى الغفلة عنه وحسبك بهذا إحياء"²⁹. رغم قيمة هذا الكتاب ومكانته ضمن المحاولات التيسيرية السابقة له إلا أنه قد قوبل بعدة دراسات وآراء نقدية وجه بعضها للمنهج المتبع، ووقفت أخرى على الأصول التي انتهى إليها المؤلف. لدرجة أن الباحث حسن منديل حسن العكيلي نعته ب: الكتاب الميت في كتابه: "محاولات التيسير النحوي الحديثة".

- بعد نحو عام واحد تقريبا من ظهور الكتاب قبل المؤلف ومعه مقدم الكتاب الدكتور طه حسين التنازل عن بعض ما تضمنه من خالف فيه النحاة، وقد ظهر ذلك في التقرير الذي أعدته عام 1938م اللجنة التي شكلتها وزارة المعارف لتيسير قواعد اللغة العربية³⁰، والتي كان من أبرز أعضائها: طه حسين وإبراهيم مصطفى؛ ذلك التقرير الذي ظهرت فيه بصمات "إحياء النحو" بشكل ملموس.

- وقد شارك المؤلف في تأليف العديد من الكتب المدرسية الرسمية في النحو منذ أواخر الثلاثينات، ولكنه مع ذلك لم يستطع أن يضع فيها شيئا من الأفكار والآراء النحوية الجديدة التي ضمنها كتابه الذي وضعه أساسا لتيسير النحو على المتعلمين. اللهم إلا فكرة المسند والمسند إليه التي تجمع أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه معا، وكان ذلك لأول مرة عام 1958م في كتاب "تحرير النحو"³¹.

خاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى نتائج أهمها:

- جمع الأستاذ إبراهيم مصطفى في محاولته التيسيرية بين غايتين: إحداهما علمية نقدية وأخرى تعليمية تربوية.
- المحور الرئيس الذي تدور حوله أبحاث الكتاب ومنه تنبثق الأفكار التجديدية فيه هو: أن علامات الإعراب دوال على معان في تأليف الجملة وربط الكلم، وليست كما زعم النحاة أثر يجلبه العامل.

- سار المؤلف على نصح ابن مضاء القرطبي الأندلسي في رفضه لنظرية العامل وكل ما أقامه حولها النحاة من أصول فلسفية وما رتبوه عليها من أحكام أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة.
- تباينت الآراء النقدية حول كتاب "إحياء النحو" بين التأييد والمعارضة، سواء ارتبط ذلك بالمنهج أم بالأصول التي انتهى إليها الباحث.
- تعد محاولة إبراهيم مصطفى هي الرائدة في العصر الحديث؛ لأنها كانت الأسبق تاريخياً من المحاولات التيسيرية الأخرى، إلى جانب الطرح الموضوعي للمباحث النحوية وإحداث تعديلات وتغييرات إن كان ينقصها الشمول.

هوامش:

- ¹ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الكتب الإسلامي القاهرة، ط2، 1413هـ-1992م، ص: أ
- ² نعمة رحيم العزاوي. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث. بغداد. 1995م. ص: 161.
- ³ يوسف حسن السحيمات. حركة تيسير النحو العربي جهود الباحثين في العصر الحديث. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية 2004 م. ص: 103.
- ⁴ أحمد عبد الستار الجوازي. نحو التيسير. مطبعة الجمع العلمي العراقي. ط2-1984م. ص: 8.
- ⁵ المرجع نفسه. ص: 23.
- ⁶ محمد عيد فرج. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب 1978م. ص: 297.
- ⁷ علي مزهر الياسري. الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه. تقدم: عبد الله الجبوري. الدار البيضاء للموسوعات - بيروت - 2003م. ص: 401.
- ⁸ عبد الله عويقل السلمي. محاولات التيسير النحوي: دراسات تاريخية نقدية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز. مجلد17. عدد1 1430هـ-2009م. ص: 33.
- ⁹ محمد أحمد عرفة. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص: 10
- ¹⁰ عبد الوارث مبروك سعيد. في إصلاح النحو العربي - دراسة نقدية - دار العالم الكويت. ط1. 1406هـ-1985م. ص: 111.
- ¹¹ عز الدين مجدوب. المتوال النحوي العربي - قراءة لسانية جديدة - دار محمد علي الحامي. ط1. 1998م. ص: 19.
- ¹² إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. ص: 1
- ¹³ محمد الخضر الحسيني. دراسات في اللغة العربية وتاريخها. الدار الحسينية للكتاب. 1421هـ-2000م. ص: 182.

- ¹⁴ إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. ص: 31.
- ¹⁵ عبد الوارث مبروك سعيد. في إصلاح النحو العربي - دراسة نقدية - ص: 101
- ¹⁶ المرجع السابق. ص: 102.
- ¹⁷ نعمة رحيم العزاوي. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث. ص: 132.
- ¹⁸ إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. ص: 78
- ²¹ المصدر نفسه. ص: 101
- ²⁰ المصدر نفسه. ص: 101
- ²¹ عبد الوارث مبروك سعيد. في إصلاح النحو العربي. ص: 70.
- ²² إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. ص: 165
- ²³ في إصلاح النحو العربي. ص: 215
- ²⁴ إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. ص: 64.
- ²⁵ إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد. جهود الجوارى بين الأصالة والتجديد. جامعة الأقصى فلسطين. العدد 15. يناير 2016م. ص: 302.
- ²⁶ إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. ص: 75
- ²⁷ عبد الوارث مبروك سعيد. في إصلاح النحو العربي. ص: 104
- ²⁸ إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. ص: أ
- ²⁹ المصدر نفسه. ص: أ
- ³⁰ عبد الوارث مبروك سعيد. في إصلاح النحو العربي. ص: 111.
- ³¹ المرجع السابق. ص: 112